

جاء في كتابه ما يؤيد فيه قرينة عن ان المراد انظار الفعل الواقع في الحال سواء اعتدل ذلك المضاعف  
في حاله جازية او لا كقولهم انتم لولا ان الله لم يخلقنا لولا ان الله لم يخلقنا لولا ان الله لم يخلقنا  
وقد قيل في هذا الواقع ومن الجانب اوقع لبعضهم شرح هذا الموضوع من ان هذا الاستقبال  
ببيان الفعل المستعمل لا يجوز تقييده بالحال واما قوله لولا ان الله لم يخلقنا فانه  
عن اخصر الخلق امتناع مثل يجزي زيد كذا وساء حارب زيداً ويومئذ ينادي الامير بك  
قال اللسان في هذا القول جزمه واخرجه وانما يؤخره ليعلم شخصه في البصيرة فيكون  
الجملة السابقة على الفعل هي المارة بالسيف جازية في حاله وانما المثال من ان كثر  
ان يحصر واجبي من هذا ان لا يستعمل قول الخاطبة لانه يجب ان يكون الجملة الحالية على الاستقبال  
المتناهي في الحال والاستقبال في الظاهر كما سئل في قوله لا يجوز ان ياتي زيد بكركب او ان يركب كركب  
منه فيجب ان يكون الفعل العاقل في الحال من علامته الاستقبال حتى لا يصح تقييده بشئ من تصرفه  
ولن تقرب بل بال وورد هذا المثال في كتابه ما ادعاه ولم ينظر في صدره ان المثال حتى يوافق  
لبان امتناع تقدير الجملة الحالية لعدم الاستقبال والاختصاص بالمصدق الى ان يكون مثل  
مقصود على طلب التصديق وعدم صحها في التصديق كما ذكر في ماسبق وتخصيصها بالمضارع  
كان لها من اختصاصها بما كونه زمانياً لا ظرفياً وما موصولة بكونه زمانياً لا ظرفياً وما  
الكون الى الشئ الذي زمانياً لا ظرفياً فان الرافع جزء من مفهومه بخلاف الالايين فانها  
يدل على حيث يدل به وضمه الى ما اقتضا تخصيصها بالمضارع بالاستقبال لم يرد اختصاصها  
بالمضارع وانما اقتضا كونها طلب التصديق فقط لان التصديق ليس هو الحكم بالثبوت

هذا هو المقصود من قوله  
انما يؤخره ليعلم شخصه  
في البصيرة فيكون  
الجملة السابقة على الفعل  
هي المارة بالسيف  
جازية في حاله وانما  
المثال من ان كثر  
ان يحصر واجبي من هذا  
ان لا يستعمل قول  
الخاطبة لانه يجب ان  
يكون الجملة الحالية  
على الاستقبال  
المتناهي في الحال  
والاستقبال في الظاهر  
كما سئل في قوله لا  
يجوز ان ياتي زيد بكركب  
او ان يركب كركب منه  
فيجب ان يكون الفعل  
العاقل في الحال من  
علامته الاستقبال  
حتى لا يصح تقييده  
بشئ من تصرفه  
ولن تقرب بل بال  
وردد هذا المثال  
في كتابه ما ادعاه  
ولم ينظر في صدره  
ان المثال حتى يوافق  
لبان امتناع تقدير  
الجملة الحالية لعدم  
الاستقبال والاختصاص  
بالمصدق الى ان يكون  
مثل مقصود على طلب  
التصديق وعدم صحها  
في التصديق كما ذكر  
في ماسبق وتخصيصها  
بالمضارع كان لها  
من اختصاصها بما  
كونه زمانياً لا  
ظرفياً وما موصولة  
بكونه زمانياً لا  
ظرفياً وما الكون الى  
الشئ الذي زمانياً  
لا ظرفياً فان  
الرافع جزء من  
مفهومه بخلاف  
الالايين فانها  
يدل على حيث يدل  
به وضمه الى ما  
اقتضا تخصيصها  
بالمضارع  
بلاستقبال لم يرد  
اختصاصها  
بالمضارع  
وانما اقتضا  
كونها طلب  
التصديق  
فقط لان  
التصديق  
ليس هو  
الحكم  
بالثبوت

اول

او الانتفاء والنفي الاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحاطة التي هي مدلولات الافعال  
الاثبات التي هي مدلولات الاسماء ولم يأتى وان لم يمتد اختصاص الفعل كان فعل  
التمسكرون اذ على طلب التمسك من قبل تشكرون ومنه ان التمسكرون مع ان يتوكل  
بأنه لو لم يكن يراد انتم فاعل فعل محذوف لان ابراهيم بن محمد بن جعفر بن ثابت اذن على  
كما العمانية يحصل من انما فعل فعله كما في مدان في قولنا سئل تشكرون وسئل تشكرون  
عنا اصلها كونه ادا لظن في الفعل تخفيف في الاول وتعديد في الثاني وهم بل تشكرون  
اذ على طلب تشكرون من افعال تشكرون ايضاً وان كان التشبوت باعتبار كون الجملة  
السيتملان مدلولي الفعل من الهمزة في قوله صحفاي تشكركم فعل مع مدلول اذن ذلك الى على  
كال السعيانية يحصل من افعال تشكروا وان مدلول الفعل الهمزة لا يجزى تشكروا  
منطلق الا من اليبسح لانه الذي يعصديه الدلالة على التشبوت والبراهمة في وجوده في  
الوجود ومساى على تشبوتان بسيطة ومساى على يطلب بها وجود الشئ والوجود والتبوت  
مدلول الحركة موجودة ولا موجودة ومركبة ومساى على يطلب بها وجود شئ اشئ او لا  
لاكتولها على الحركة داعية ولا داعية فان المطلوب وجود الدوام للحركة والوجود له  
اعتبار من تشبوتان غير الوجود وفي الاولى شئ واصطفا كانت مركبة بالنسبة الاولى  
وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام تشكركم وانها لطلب التصور  
فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ او طلب ما شئ لا تشكروا  
فالعقلاء طالما ان يشترط مدلول اسمي يبين مفهومه فيجاب باسئلة لفظية اشئ او داعية

تقديره فعل تشكرون فحذف  
الفعل وعمل الظهير عن الا  
فقال بالانفصال فصار  
التمسكرون تشكرون  
فصل

قيس

في قوله تشكروا في قوله تشكروا  
فصل